تشجيع خطاب «الديموقراطية والمجتمع المدني» في كل أنحاء العالم إرتبط إرتباطاً وثيقاً بمحاربة الشيوعية في عهد الرئيس ريغان، ولكن جورج بوش الأب ركز عليه أكثر، ومن بعده كلينتون مع إنتهاء الحرب الباردة. توضع برامج المساعدة على الديموقراطية لتدعم العمليات الانتخابية، تعزز إصلاح القضاء، تقوي التجمعات المدنية، وتعزز التربية المدنية والسياسية. العديد من هذه البرامج تتكفل بها المنظمات غير الحكومية أو مؤسسات متخصصة، ولكن مع إزدياد التمويل الرسمي لتعزيز الديموقراطية إزداد انشغال الوكالة الاميركية للتنمية بمثل هذه المبادرات. وهذا أثار قلق أن تكون منظمات اميركية أكثر من اللزوم عاملة في هذا الحقل، وإن ليس هناك برهان كافٍ على مدى تأثير برامج المساعدة على الديموقراطية، وإن البرامج سيئة لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار تعقيدات عملية الدمقرطة (روبنسون ١٩٩٥:٥).

وقد أيدت هذه الآراء على المستوى النظري كتابات عديدة عن ظهور «حركات إجتماعية جديدة.» يؤكد ميلوتشي، مثلاً، أن «الوضع الطبيعي لحركات اليوم هو شبكة تجمعات صغيرة غارقة في الحياة اليومية وتتطلب إنهماكاً شخصياً في إختبار وممارسة التجديد الثقافي» (ميلوتشي ١٩٨٥:٨٠٠). ويرى كين أن التأكيد على المظاهر الثقافية والرمزية للحركات الاجتماعية يقدم بعض الافكار الثاقبة الهامة والقيّمة عن الميكرو سياسة في الحياة اليومية. كذلك يحوّل التركيز على الدولة كحقل للصراع الطبقي إلى التركيز على السلطة «الممارسة في عدد من مواقع السيطرة والمقاومة» فتظهر «بالتالي القمع الكامن في الحياة اليومية، وعليه تتحدى قوانين التفاعل الاجتماعي المتأصلة في المجتمع المدني» (كين ١٩٨٨:١٢). كذلك يذهب هذا الرأي إلى أن فكرة كون النضالات في «العالم الثالث»، على نقيضها في البلاد «المتطورة»، تقوم بين معسكرين مميّزين تماماً، أي الطبقة الحاكمة والشعب، يحجب تعددية الخصومات والهويات في أي من بلاد «العالم الثالث» أو غيره (لاكلو وموف ١٩٨٥: ١٦٦). هذه النضالات من أجل الموارد والهويات يكون سببها الطبقة والدين والجندر. فـ «الشعب» لا يمثل وحدة متجانسة، وكذلك ليست «السيطرة» وحدة متجانسة لأنها لا تمارس من قبل الدولة وحدها وإنما أيضاً من قبل عناصر من «المجتمع المدني» تكون ذات سلطة اقتصادية واجتماعية. بين العناصر الاجتماعية التي تقاوم سيطرة الدولة والاستغلال الرأسمالي في المجتمعات العربية مثل مصر نجد المهمشين المدينيين، مثلاً الفلاحين والاسلاميين والمسلمين المعتدلين والنساء والرجال ذوي إتجاه علماني والنسويين والاقباط وفئات أخرى كثيرة لا تمثل فئات «صافية» أو مقصورة على جماعة معيّنة، وإنما تميل إلى التحول والتفاعل مع غيرها (العلي ١٩٩٨: ٤٥).

إنتُقد منظرو «الحركات الاجتماعية الجديدة» لتأكيدهم على التجديد الثقافي والنضال من أجل الهوية لأنه أهمل النضال من أجل البقاء وحول توزيع الموارد، وهو نضال أساسي للحركات الاجتماعية؛ ولأن توكيد الهوية مرتبط أيضاً بمكاسب اقتصادية. بينما مالت المقاربات الماركسية التقليدية إلى الحتمية الاقتصادية، يبدو أن «منظري «الحركة الاجتماعية الجديدة» يتجاهلون الأسس المادية للسخط والتعبئة (العلي ١٩٩٨:٤٥). اعتبار الحركات الاجتماعية متناقضة مع السيطرة، وديموقراطية وتقدمية، أن هذا الاعتبار اعترض عليه الرأي القائل بان في التركيز على الهوية اشكالية إذ قد يؤدي إلى «سياسة إرادية» تدعو إلى استراتيجيات «تقارب سلطة الدولة ولكنها لا تتحداها» (موير وسيرز ١٩٩٢: ٦٧، إقتبسه العلي ١٩٩٨: ٤٥).

بل أن ل.ا. كاوفمان أكثر شكاً في أن تكون «الحركة الاجتماعية الجديدة» تقدمية، إذ يؤكد أن سياسة الهوية كثيراً ما تنحط إلى «ضد سياسة» تعكس ايديولوجية السوق الرأسمالية بالتأكيد على أسلوب العيش وافتقاد التنظيم الجماعي (كاوفمان ١٩٩٠ :٧٨، إقتبسه العلي ١٩٩٨ : ٤٥). بتعبير آخر، قد يكون «للحركات الاجتماعية الجديدة» تأثير ينقض التسييس إذ أن تركيزها وعملها لا يتحديان فعلاً بنى السلطة القائمة، تاركين أشكال السيطرة تقريباً من غير أن تمس.

مع ذكر هذا النقد الموجه إلى نظرية «الحركة الاجتماعية» تجدر الإشارة إلى أن هناك دمجاً بين الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية في العالم العربي. سادت الفكرة أن المنظمات غير الحكومية تشكل صوت المظلومين والمهمشين، مما أدى إلى إنتشارها إنتشاراً سريعاً في العالم العربي.

إنتشار المنظمات غير الحكومية ظاهرة عالمية في «الشمال» كما في «الجنوب». عدد المنظمات غير الحكومية للتنمية التي سُجّلت في المنظمة للتعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في بلاد «الشمال» الصناعية ارتفع من ١٦٠٠ في ١٩٨٠ إلى ٢٩٧٠ في ١٩٩٣؛ وفي الحقبة نفسها إرتفع مجمل مصاريف المنظمات غير الحكومية من ٢،٨ بليون دولار أميركي إلى ٥،٧ بليون بالاسعار المعمل بها في حينه (OECD ١٩٩٤). عدد المنظمات غير الحكومية الدولية إزداد من ١٧٦ في ١٩٠٩ إلى ٢٨ ٩٠٠ في ١٩٩٣. وقد سُجلت أرقام مشابهة في معظم بلاد «الجنوب» التي توفرت لها الظروف السياسية الملائمة، وقد ازداد عددها خاصة بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥. في العالم العربي يقدّر ان عدد المنظمات غير الحكومية كان أكثر من ٧٠٠٠٠ في منتصف التسعينات (بشارة ١٩٩٦). في فلسطين بلغ العدد ٩٢٦ في سنة ٢٠٠٠، وقد أنشئ معظمها بعد إتفاقية أسلو (شلبي ٢٠٠١: ١١١). هذا العدد المتزايد للمنظمات غير الحكومية

تزامن مع الضعف الذي أصاب أحزاب الإيديولوجيات السياسية، ومع تزايد إنسحاب الدول من تأمين الخدمات والمستحقات الاجتماعية بسبب تعديل السياسات البنيوية التي فرضها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على معظم بلاد العالم الثالث (أوفيد ١٩٩٤: ٣٥).

من التعديل البنيوي الى «حسن الإدارة»

أول ما أشار البنك العالمي إلى أهمية «حسن الادارة» في التنمية الاقتصادية كان عام ١٩٨٩في دراسته Sub-Saharan Africa: From Crisis to Sustainable Growth (افريقيا الصحراوية: من الأزمة إلى نمو ثابت). كان لإهتمام البنك بحسن الإدارة سبب واحد رئيسي: إخفاق برامجها البنوية التعديلية والذي نسبته إلى قلة التوظيفات الحرة و«سوء الإدارة». بعد بعض البحث إنتهى البنك إلى التعريف التالي لـ «حسن الإدارة»: «أسلوب السلطة في إدارة نمو موارد البلد الاقتصادية والاجتماعية» (البنك العالمي ١٩٩٢:١).

لا تهدف هذه الورقة إلى الدخول في كل تفاصيل النقاش حول «حسن الإدارة»، ولكن يمكن إيجاز أهم نقاط النقد الموجهة إلى هذه السياسة الجديدة فيما يلي:

– مدى إهتمام البنك بحسن الإدارة يثير مشكلة السيادة. يزداد تدخل البنك وغيره من الممولين أكثر وأكثر في مضامير كانت تقليدياً من مسؤولية الحكومات الوطنية دون غيرها. وبذلك يكون تركيز البنك على حسن الإدارة جزءاً من إتجاه أوسع بكثير يبدو معه أن فكرة السيادة آخذة في التغيير بسرعة.

– لا توضح نقاشات البنك ووثائقه أي أنواع المشكلات السياسية أساسية أو غير أساسية بالنسبة لنجاح سلفة البنك. بيّنت التجربة في أفريقيا وغيرها أن غياب المحاسبة والشفافية لا يسبب بالضرورة الفساد وغياب حكم القانون. أن النمو في جنوبي كوريا في الماضي حصل في ظل أنظمة فاشية لم تتمتع بالشفافية ولا بالمحاسبة من قبل شعبها ولم تخلُ من الفساد. إلا أن مشكلات الإدارة هذه لم تحل دون نمو إقتصادي سريع. وعليه لا يمكننا أن نتأكد من العلاقة بين النظم السياسية ونظرية حسن الإدارة، أو النظم السياسية والتنمية.

– تساوي حكومة الولايات المتحدة بين «حسن الإدارة» والديموقراطية، وتنظر إليه على أنه هدف بذاته، لا على أنه وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي. مأزق العراق، وإلى حد فلسطين، مندرج تحت موضوع «فرض الديموقراطية» وإزالة الانظمة الفاسدة أو الظالمة. واضح من هذين المثلين أن مصالح سياسية هي التي توجه إعانات اميركا للبلاد الاخرى تحت شعار «حسن الإدارة».

– لا تزال الإدارة الأميركية تمنح المساعدات لأنظمة غير ديموقراطية، كما في غانا وكولومبيا، ما دامت تنفذ برامج تعديل بنيوي (لانكاستر ١٩٩٥:١٤).

– مساعدات تفوق ما هو ضروري، وسيئة التوقيت، يمكن أن تقوض حوافز الحكومات على التحرير، لا سيما حيث تكون الضغوطات الداخلية بسب النقمة الاقتصادية هي العامل الأساسي في الحضّ على الأصلاح السياسي.

– مساعد تفوق الضروري لتمويل مؤسسات جديدة أو مدنية – مثل الهيئات التشريعية والأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية – يمكن أن تقوض إستقلالية هذه المؤسسات، وأن تضعف حوافزها لخلق تأييد قاعدي تحتاج إليه لدعمها، وضمان حساسيتها بالنسبة للذين من المفروض أن تمثلهم.

إذا أخذنا هذا الإتجاه الدولي بعين الإعتبار يمكننا أن نتنبأ بوضوح بالموجة العدوانية المستقبلية لـ«دمقرطة» المنطقة والتي عبرت عنها جلياً الإدارة الاميركية في حشدها القوات لـ «تغيير النظام» في العراق. حسب نبأ حديث ترى الإدارة الأميركية الحالية أن أمراض المجتمع العربي الكثيرة عائدة إلى قلة الديموقراطية، ودنو وضع المرأة العربية. حسب اليزابيث تشيني (ابنة نائب الرئيس التي تترأس برنامج الاصلاح العربي في الوزارة) تهدف الإدارة إلى تقوية البرنامج الجديد كجزء من طموحاتها الأوسع لجعل المنطقة أكثر إنفتاحاً. قال موظفون أميركيون أن التركيز على برامج بناء الديموقراطية وإعادة توجيه المساعدات إلى جهود قاعدية يمكنها أن تحقق أمرين: الأول، بناء الرغبة والقدرة على إصلاح الحكومات الفاشية، الكبيرة منها والصغيرة؛ الثاني أن تحسن صورة الولايات المتحدة في الشارع العربي.

كجزء من مبادرة شراكة الولايات المتحدة والشرق الاوسط (برناج بـ٢٥ مليون دولار أعلنه الرئيس بوش في الصيف الماضي لتعزيز الديموقراطية في االشرق الاوسط)، بوشر بمراجعة كاملة لبرامج المساعدات في المنطقة، حسب ما أفادت وكالة رويتر (١٦ نوفمبر ٢٠٠٢). موظف في الوزارة الأميركية لم يفصح عن إسمه قال لوكالة الانباء أن أحد أهداف وكالة التنمية هو زيادة ذلك الجزء من المساعدة الذي يؤيد تعزيز الديموقراطية وحكم القانون. وأضاف المصدر أن هذا يتضمن سلسلة نشاطات تهدف إلى تقوية «المجتمع المدني» والنقاش المسؤول في مصر.

هاجس الولايات المتحدة بالديموقراطية في المنطقة يثير الشكوك في أنه رغبة حقيقية، أو في أنه ستُتخذ إجراءات لتحقيقها. مصطفى كامل السيد، رئيس مركز دراسات الدول